الشـؤون العسـكريـة الاسرائيـليـة

الآفاق المالية والاستراتيجية للجيش

بعد ان تردّدت الآراء والتعليقات، بين الحين والآخر، خلال عامي الانتفاضة، حول الآثار السلبية التي يتحمّلها الجيش الاسرائيلي بسبب تحويل جهوده، وموارده، الى قمع الجماهير الفلسطينية، تراكمت المخاوف، الى درجة ان جاء التعبير عنها على المستوى الرسمي والقيادي الاسرائيلي. ويتمثّل جوهر المأزق الاسرائيلي بالتكاليف المباشرة، وغير المباشرة، للانتفاضة، التي خلقت عجزاً هامّاً لدى القوات المسلحة، فصارت تهدد، بذلك، مصير خطتهـا طويلة الاجل للتطوير. ويتضافر ذلك مع القلق الاسرائيلي المتنامي على مستقبل العلاقة الاستراتيجية الاسرائيلية ـ الاميركية، بعد ان برز احتمال تراجع القيمة الاستراتيجية لاسرائيل، في أعقاب الانفراج الواسع على صعيد التنافس الاميركي ـ السوفياتي. وفي هذا الوقت، ايضاً، أُصدرت معلومات حول مجموعة من المسائل المالية، لا سيما حجم المعونة الاميركية الى اسرائيل، وميزانية الدفاع الاسرائيلية.

الأعباء المالية

لقد أُصدرت ارقام، وتقديرات، عديدة، خلال العامين المنصرمين، حول الخسائر المالية الحقيقية التي تكبّدها الجيش الاسرائيلي في اثناء قمع الانتفاضة الشعبية على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وبعد الدراسة والمقارنة، توصّل أحد المصادر الخبيرة العربية الى استنتاج مفاده ان الخسارة شبه الثابتة بلغت ما بين ٩٠٠ مليون دولار ومليار دولار في تلك الفترة (**الحياة**، لندن، ٢٣/١/١٩٩٠). واذ اتسم ذلك التقدير بدرجة عالية من المصداقية، غير ان أقرب التقديرات الاسرائيلية اليه، وأكثرها مصداقية ايضاً، هو ذلك الصادر في اوائل العام ١٩٩٠، والذي تناقله المراسلون العسكريون المطلعون. اذ اكد دان سافير، مثلاً، ان مجمل النفقات، منذ بداية الانتفاضة، بلغت حوالى ١,٤ مليار شيكل (اي ٧٠٠ مليون دولار)، علماً بأن الكلفة الدورية للجيش تبلغ مليون شيكل سنوياً، او ما يعادل اربعة بالمئة من ميزانيته السنوية (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠).

غير ان ما ركّز عليه المراقبون هؤلاء، علاوة على الكلفة المالية الاجمالية، هو وجود عجز صاف لدى الجيش، عجزت، او امتنعت، وزارة المالية عن تعويضه. اذ بلغ مجموع الزيادات، والاضافات، على الميزانية المعتادة، التي تلقّاها الجيش خلال سنتين، حوالى ٥٠٠ مليون شيكل، ممّا ترك نقصاً قدره ٩٠٠ مليون شيكل (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠). وكانت القيادة العسكرية توقعت استلام مبلغ اضافي خلال العام المقبل، لتغطية كلفة القمع، بحجم ٤٥٠ مليون شكيل؛ غير انها فوجئت بقرار وزير المالية بتقليص ذلك الى ٥٠ مليون شيكل فقط، مع تسديد وعد سابق بمئة مليون شيكل (**المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٩٠). بل وشكّك البعض حتى في تسديد تلك المبالغ الاخيرة، حيث أكد رئيف شيف انه تمّت المصادقة رسمياً مرتين على تعويضات مالية بحجم ثمانين مليون شيكل، ثمّ خمسين مليون شيكل، دون ان يتمّ الالتزام بالدفع، بل وتكرر الارجاء الى اجل غير محدّد (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠).

وتكشف هذه الحقائق زيف محاولات بعض الضباط إخفاء الحجم الفعلي للخسارة المالية، ومنهم رئيس شعبة التخطيط في هيئة الاركان، اللواء داني ياتوم، الذي صرّح بأن الكلفة الاجمالية تبلغ مليار شيكل، والعجز ٣٠٠ مليون شيكل، فحسب (**المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٩٠).

هذا، وتكتسب الارقـام السـابقـة اهمية اضافية عند وضعها في اطار ميزانية الدفاع العامّة. فأولاً، ان